

نحن في حاجة لطبقة حاكمة جديدة: العمال يا عمال السكك الحديدية ويا عمال الترام: كونوا في صدارة الكفاح ضد هجمات ماكرون

هذا المقال مترجم عن جريدة "بولشوفيك"، عدد 230، ديسمبر 2019، مع تصحيح لخطأ بسيط.

الرابع والعشرين نوفمبر - معركة المعاشات تقترب. علي مدى عامين ونصف سعى "ماكرون" لمتابعة العمل القدر الذي بدأته حكومة الحزب الاشتراكي برئاسة "هولاند" والمتمثل في سحق النقابات والتصعيد المكثف للهجمات ضد كل العمال مستخدماً قانون "الخُمري" ومراسيم حكومته. لقد كان الهدف من تحطيم الحالة الخاصة لعمال السكك الحديدية في 2018 هو إضعاف هذا المعقل النقابي الذي لعب دوراً أساسياً أثناء اضطرابات 1986، و 1995، في وقف الهجمات الحكومية ضد مجمل الطبقة العاملة، من خلال شل الاقتصاد. إن الهدف من وراء القضاء على التأمين ضد

لبناء حزب عمال ثوري متعدد الأعراق

البطالة في الصيف الماضي وإضعاف دور المحاكم العمالية هو جعل العمال يفكرون مرتين قبل رفع رؤوسهم داخل المؤسسات، ذلك لأن الطرد من العمل لا يعني فقط أواخر شهر قاس بل البؤس والتواجد في الشارع. لكن قسماً من البروجوازية بدأ يُبدى قلقاً من مدى التعيينة بخصوص الخامس من شهر ديسمبر، ذلك لأن أي انتصار تحرزه الطبقة العاملة يمكن أن يقلب الأمور في الصراع الطبقي، ليس على مستوى فرنسا فقط وإنما في كامل قارة أوروبا.

يسقط الاتحاد الأوروبي

تستخدم الحكومة "التعليمات الأوروبية"، المُعدة بشكل أساسي في برلين وباريس، كأداة حرب لتبرير ضرورة "الأصلاحات" حتى تتمكن فرنسا من الحفاظ على وضعها كواحدة من القوى القليلة التي يضطهد رأسمالها المالي، مدعوماً بقواتها الخاصة، بقية العالم.

إن الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن جملة من المعاهدات الموقعة من طرف الإمبرياليين، وبشكل أساسي، الإمبرياليين الألمان (الذين تكون لديهم، في العادة، الكلمة الأخيرة) والفرنسيين، وضحايهم، خاصة بلدان جنوب وشرق أوروبا المضطهدة بسبب "حرية الحركة" لرؤوس الأموال الألمانية والفرنسية الكبيرة، والتي يضمنها الاتحاد الأوروبي. إن هدف الاتحاد الأوروبي هو تحقيق أقصى قدر من الربح للرأسماليين من خلال زيادة وتيرة الاستغلال وبتم تحقيق ذلك من خلال تدمير النقابات العمالية، والخصخصة الشاملة وإحداث معايير مشتركة توسع السوق المفتوحة وتضعها في متناول أقوى الرأسماليين (خاصة الألمان والفرنسيين، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية). يسقط الاتحاد الأوروبي وأداته النقدية، اليورو.

المعاشات : ماكرون يستهدف الإضرار بالجميع وبخاصة النساء

يريد "ماكرون" الآن تفكيك نظام التأمين الاجتماعي وخاصة نظام المعاشات، ذلك المكسب الأكثر دلالة لدى الطبقة العاملة من بين جميع المكاسب التي استطاعت الطبقة العاملة إنتزاعها بعد انتصار الاتحاد السوفييتي ضد النازية في عام 1945. ومنذ تحطيم الاتحاد السوفييتي، قبل ثلاثين سنة، تعرضت كل هذه المكاسب للهجوم بشكل شامل، مما يؤكد على حقيقة أنه في ظل الرأسمالية لا يمكن تحقيق الإصلاحات التي تفضل الطبقة العاملة إلا من خلال النضال والدفاع عنها بالنسب والأظافر. لوضع حد لهذا الكفاح المرهق، فإن الحل الوحيد هو الثورة - الإطاحة بديكتاتوريات رأس المال وإنشاء دكتاتوريات البروليتاريا.

تستهدف الحكومة بشكل خاص مزايا أنظمة "المعاشات الخصوصية" لفئة الموظفين العموميين والأسلاك الشببية، في محاولة لتأليب بقية الشغيلة ضد "الإمتيازات" المزعومة. وفي الواقع فإن نظام المعاشات القائم على النقاط يستهدف جميع العمال. إن تحديد سقف مدفوعات المعاشات التقاعدية لنسبة متزايدة من المتقاعدين عند مستوياتها الحالي (13.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) سيغني تلقائياً أن كل الأشخاص، بما في ذلك المتقاعدون الحاليون، سيشهدون انخفاضاً في معاشاتهم التقاعدية بنسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة.

طرحت الحكومة لفترة من الوقت فكرة أنها في أفضل الأحوال ستكون مستعدة لقبول "بند الجد"، والذي بموجبه سيتأثر فقط القادمين الجدد إلى سوق. أن هذا أسوأ بعشرة أضعاف من نظام "عقد أول توظيف" لعام 2006 حين حاول الرئيس "جاك شيراك" تمرير قانون جديد لعقود عمل الشباب (لمدة سنتين وليس على مدى الحياة). مدفوعة بحشود الشباب، نزلت الطبقة العاملة جماعياً إلى الشوارع وأجبرت الحكومة على التراجع. لقد كان ذلك آخر انتصار للطبقة العاملة في هذا البلد.

من، باستثناء بيروقراطي نقابي خائن مثل "لوران بيرجي" القيادي في اتحاد (سي. أف. دي. تي) يستطيع أن يرى فقرة الجد كحل وسط مقبول؟ إذ كيف يمكن للعمال، الذين يكافحون لتزويد أطفالهم بحياة أفضل من حياتهم، أن يقبلوا بحرمانهم من معاش مشابه؟ من خلال التفرقة بين العمال وفقاً لنوع عقد العمل الذي لديهم، فإن الرأسماليين لن يتورعوا في مهاجمة مكاسب الجميع بسهولة أكبر.

إن الطريقة الوحيدة التي يراها الرأسماليون لحل "معادلة ميزانية" المعاشات، تتمثل في الأسراع بوفاة كبار السن الذين لم يعودوا يحققون أرباحاً يجعلهم يعملون لفترة أطول وعن طريق تخفيض معاشاتهم التقاعدية وتفكيك خدمات الصحة العامة. وفي الوقت الذي يتظاهر فيه عمال المستشفيات، منذ أشهر، بما في ذلك الأطباء، تصعد الحكومة من وتيرة خصخصة المستشفيات وتقليص عدد الأسرة بالمستشفيات بينما تدفع العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى التحول إلى القطاع الخاص.

إن قيادة كفاح طبقي في النقابات يتطلب التأميم الفوري للخدمات الصحية بأكملها، بما في ذلك دور رعاية كبار السن عن طريق مصادرة الشركات الخاصة والاحتكارات الصيدلانية. إنما هو مطلوب على الأقل هو التوظيف الفوري لمئات الآلاف من العمال في هذا القطاع وبوقت الدوام الكامل.

وفي مجال التقاعد، كان الأمر يقتضي من الفرد أن يعمل لمدة أسبوعين للحصول على رصيد لمدة ثلاثة أشهر بأكملها في حساب المعاش التقاعدي. أما في مشروع التقاعد الجديد فإن 15 يوم عمل ستمثل 15 يوماً فقط من معاش التقاعد، بلا زيادة. إن هذا المشروع يستهدف كل ضعاف الحال ولكن النساء اللاتي لديهن مهنة أكثر تعقيداً ويتقاضين أجوراً متدنية، سيكونن ضحايا مضاعفة لأنه سيتعين عليهن الاعتماد بدرجة أكبر على معاش أزواجهن. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل النساء مسؤولية معظم الرعاية للأبناء المسنين والأجداد، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون دفع الفواتير الضخمة لمراكز العناية بكبار السن، التي تحولت أكثر فأكثر إلى أماكن للموت، وحيث تعمل النساء في ظروف وأجور تزداد سوءاً من يوم لآخر.

إنه من السخرية أن يذرف "ماكرون" دموع التماسيح ويثن بخصوص "العنف ضد النساء". إن كل تدابيره تهدف إلى تقوية مؤسسة الأسرة التي تمثل المصدر الأساسي لضطهاد النساء والشباب.

عندما يستولى العمال على السلطة فإنهم سيفتحون الطريق لتحرير النساء من خلال إضفاء الصبغة الاجتماعية على المهام المنزلية والعناية بالأطفال وكبار السن، مثلما فعل البلاشفة في عام 1917 في ظل ظروف أكثر صعوبة مما هي عليه الآن.

تسقط حرب "بلانكير" ضد التعليم

يعاني الشباب، اليوم، الأمرين لعدة سنوات طويلة حتى يظفروا بوظيفة جديرة بهذا الاسم. لقد سلط حرق الشباب "أسنك"، نفسه، في مدينة "ليون" الضوء، بشكل مأسوي، على عمق البؤس والفقر الذي إنحدر إليه شباب الطبقة العاملة والأقليات، الذين يسعون لإتمام دراساتهم الجامعية رغم مسار "باركور سيب" والحوافز الاستيعابية لنظام "أل. أم دي" (ليسانس - ماجستير - دكتوراه) الذي قرره الاتحاد الأوروبي. لقد أدان "أسن" بحق كلا من "ماكرون"، و"هولاند" و"ساركوزي" والاتحاد الأوروبي.

وفي نظر الرأسماليين والمتزلفين لهم داخل الحكومة يحتاج العمال فقط معرفة ما يكفي للعمل بالكفاءة وزيادة الإنتاجية، ولكن ليس بما يكفي للتشكيك في هذا النظام الاستغلالي. وإن دعت الحاجة ستكون هناك هجمات فاشية ضد المناضلين اليساريين، كما هو الحال في جامعة "نانثير"، حيث إستندج عميد الجامعة بالشرطة لإنقاذ الحثالة الفاشية الذين كانوا في موقف ضعيف.

تتزايد أوجه عدم المساواة بسبب الأصل الطبقي والأصل العرقي بشكل مطرد في مجمل النظام التعليمي وهذا هو بالتحديد هدف "بلانكير" لإعادة هيكلة نظام التعليم الثانوي. يحتاج النظام التعليمي إلى وضع مئات الآلاف من الموظفين الجدد ومليارات للإستثمار في البنية التحتية لمجرد العودة إلى المستوى المهترئ الذي كان عليه التعليم منذ بضع سنوات! إن المطلوب هو تعليم نوعي جيد للجميع ورواتب للمعيشة وسكن لانق للطبقة!

يجب على الحركة العمالية الدفاع عن الأقليات

لقد لجأت الحكومة إلى وسائل مختلفة لتقييد الرحلات المدرسية في إقليم 93، (سين سان دوني) بواسطة خنق البلديات مالياً، ومن خلال التذرع بمخطط "فيجيبيرات" لمنع الأطفال من استعمال وسائل النقل العمومي، أو بالسعي لمنع الأمهات المحجبات من مرافقة الأطفال، ونظراً لقلّة الموارد المتاحة فإن ذلك قد يؤدي إلى حرمان الأطفال من الرحلات المدرسية. في أوساط اليساريين منظمة "الكفاح العمالي" هي وحدها التي تجرأت على الاعتراض الصريح على مطلب حق النساء في ارتداء الحجاب. إن هذا الهجوم الشرير الذي قام به "بلانكير" ما هو سوى جزء من حملة عنصرية شاملة لتأليب العمال الذين يعتبرون عمالاً بيضاً ضد العمال الآخرين، خاصة أولئك الذين تعود أصولهم العرقية إلى المستعمرات الفرنسية السابقة والذين ينتمون إلى الثقافة الإسلامية.

وراء هجماتها على "الإسلام السياسي"، تستهدف البرجوازية الفرنسية (التي تدعى أنها "علمانية"، لكنها في الحقيقة كاثوليكية بل وحتى يسوعية، كما في حالة "ماكرون") جميع الشباب ذوى الأصول المغربية أو الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، سواء كانوا متدينين أم لا. إن البرجوازية تخشى أن يحذو الشباب ذوو الأصول الجزائرية حذو أبناء عمومهم في الجزائر وينزلون إلى الشوارع ضد الهوغرة العنصرية (الاحتقار) التي يعانونها يومياً. إن هدف الرأسماليين واضح: تقسيم الطبقة العاملة، والتي تضم في العديد من القطاعات الاستراتيجية للصناعة والنقل عمال من هذه الأصول.

لهذا فإنه من الضروري أن تدافع الطبقة العاملة عن شباب الأقليات ضد التمييز اللاحق بهم حفاظاً لوحدها. إن كل الإجراءات البوليسية الإرهابية التي أستخدمت منذ انتفاضة 2005 وحتى الآن ضد الشباب في الأحياء التي يقطنها العمال و الأقليات، يتم الآن تطبيقها بشكل كامل ضد الحركة العمالية، خاصة منذ الاعتداءات الإرهابية التي جرت في 2015، و منذ إعلان حالة الطوارئ من طرف حكومة " هولاند" الرأسمالية. **تسقط الحملة العنصرية " ضد الراهاب" ! و لتسقط تدابير " فيجيبيراث" و " سانتينال" ! كل حقوق المواطنة لمن هم هنا، مهما كانت طريقة مجيئهم إلى هذا البلد!**

في الواقع، إن من بين جميع التدابير الانتقافية التي طالبت بها حركة أصحاب "السترات الصفراء" قبل عام ، فإن التدابير الوحيدة التي حاول "ماكرون" تنفيذها هي تلك التدابير الرجعية - أي تصعيد ترحيل المهاجرين الذين لايمتلكون وثائق رسمية وتعزيز الإمكانات الهائلة التي منحت للنظام القضائي والشرطة والدرك والجيش. هذه هي بالتحديد عصابات الرجال المسلحين الذين يشكلون جوهر الدولة الرأسمالية ، وتتمثل مهمتهم في الدفاع عن ملكية الرأسماليين الخاصة لوسائل الإنتاج.

خلال العام الماضي ، تم إطلاق العنان لرجال الشرطة ضد أصحاب السترات الصفراء ، الذين تسببوا في إعاقة هجمات "ماكرون" على العمال والمضطهدين. إن رجال الشرطة ليسوا عمالاً و إنما كلاب حراسة لرأس المال. إنه من الفاضح أن تسمح لهم الأتحادات النقابية بالانخراط في صفوفها وأن تخصص لهم مكاناً في الموكب النقابية. إن "إضراب" الشرطة هو في الواقع تجنيد بونابارتي لتقوية جهاز القمع. ليخرج رجال الشرطة وحراس السجون و عَسَس الأمن من النقابات ! إن العنف الوحشي الذي مارسته الشرطة ضد أصحاب السترات الصفراء قد تسبب في مقتل شخصين بينما فقد العشرات عيونهم أو أيديهم وحكم على أكثر من ألف شخص بالسجن.

لقد سلطت حركة أصحاب السترات الصفراء خلال العام الماضي الضوء على مدى الغضب المكثوم بين شرائح السكان المتنوعة، مثل العمال ذوي الدخل المحدود، والبورجوازية الصغيرة التي سحقتها البنوك و الاحتكارات الرأسمالية. لقد نادينا و قننذ بأن تتولى الحركة العمالية قيادة الكفاح. و قد توجهت حركة أصحاب السترات الصفراء الذين كانوا يحتلون دوارات المرور في مفترقات الطرق، نحو سائقي الشاحنات الذين أعلنت نقاباتهم ("سي.جي.تي" و " أف. أو") عن إضراب.

و لكن الخونة، الذين كانوا على رأس هذه النقابات، تراجعوا عن الإضراب في وقت عصيب، وهو ما زاد من مرارة بل من عداء جزء من أصحاب السترات الصفراء للحركة العمالية. وقتها ندد " فيليب مارتيناز"، رئيس نقابة " سي. جي. تي" ندد بأصحاب السترات الصفراء ووصفهم بأنهم فاشيون، عوضاً عن تبني مطالبهم وتجنيد قوة الطبقة العاملة لتحقيقها (وفي نفس الوقت طرد الفاشيين من صفوف حركة السترات الصفراء). و يالها من مفاجأة ! عندما دعا "مارتيناز" إلى التصويت "لماكرون" في رئاسيات 2017. ففي رأيه و رأي كل البيروقراطيين الإصلاحيين الذين يقودون النقابات، يبدو من الضروري، قبل كل شيء، انقاذ الرأسمالية الفرنسية، حتى لو يقتضي ذلك أن يدفع العمال الفاتورة.

دروس إضراب عمال السكك الحديدية في عام 2018

لقد عانى عمال السكك الحديدية من هزيمة خطيرة العام الماضي ، لكنهم لم يسحقوا. و في الواقع ، فإنهم سوف يلعبون دوراً حاسماً في الأسابيع المقبلة ، لأنهم قاتلوا بشجاعة وإصرار لأكثر من ثلاثة أشهر في العام الماضي.

من البديهي أن تكتيك الإضراب ثلاثة أيام فقط من أيام الأسبوع هو تكتيك خاسر، إنتقده الجناح اليساري للبيروقراطية النقابية (المنضوي تحت لواء " آل. أو" و " أن.بي. أ " و غيرهما). و لكن المشكلة أكثر جوهرية وتتجاوز مجرد التكتيك. لم تكن لدى أي قيادة نقابية، بما في ذلك قيادات " الراديكاليين" المنتهين إلى نقابة " سود"، المنظور أو التصميم المطلوب للشروع في مواجهة عامة مع الحكومة إضافة إلى ذلك فقد قبلت هذه القيادات، بشكل صريح، إطار الاتحاد الأوروبي.

إن " ماكرون" يختبئ وراء " بروكسيل" (و الأصح هو وراء باريس و برلين) أي الاتحاد الأوروبي الذي يشترط خصخصة النقل بالسكك الحديدية باسم " المنافسة الحرة والنزاهة ". حسناً، إن هذا يدل على أنه ليس عليك القبول بهذا الإطار ولكن على العكس من ذلك يجب علي العمال تمزيق كل معاهدات الاتحاد الأوروبي. إن كون الحزب الشيوعي الفرنسي، و الحزب الجديد المناهض للرأسمالية و منظمة " الكفاح العمالي" أحزاب مدافعة بحماس عن الاتحاد الأوروبي (و كل ذلك ملفوف بنواح بشأن " أوروبا اجتماعية ") يُبين انبطاحها أمام بورجوازية بلدها.

و لتبرير تكتيك الأضراب ، نذرع البيروقراطيون بضرورة الإجماع بين النقابات الأساسية، خاصة نقابة " سي. سي. أف. دي. تي" التي تمثل العديد من سائقي القطارات. إن التقسيم النقابي سُم وغالبا ما يقود إلى تحطيم اضراب نقابة ما بواسطة نقابة أخرى، أو إلى تقليص آفاق النضال إلى أدنى قاسم مشترك، أي أنه يؤدي إلى تكتيكات خاسرة مقبولة من طرف القيادة النقابية الأكثر يمينية.

إن هذا الواقع يؤكد ضرورة الكفاح من أجل نقابات صناعية، تضم كل العاملين في صناعة ما في نقابة واحدة. إن هدفنا ليس تجميع مختلف البيروقراطيات النقابية و إنما يكمن في ترسيخ قيادة جديدة، قيادة نضال طبقية. إن النضال من أجل النقابات الصناعية يسير جنباً إلى جنب مع منظور سياسي واضح وهو الكفاح من أجل ادماج كل عاملي المناوبة و ذوي الدخل المحدود ضمن شروط عقد نموذجي يكون الأكثر ملاءمة للعمال.

Ligue trotskyste de France	
Paris : Le Bolchévik, BP 135-10 75463 Paris Cedex 10 Tél : 01 42 08 01 49	Rouen : LTF, Centre 316 82 rue Jeanne D'Arc, 76003 Rouen Tél : 09 73 62 16 10
LTF : ltfparis@hotmail.fr	
Ligue trotskyste au Québec et au Canada	
République ouvrière : republique.ouvriere@gmail.com	Toronto : C.P. 7198, Succ. A Toronto ON M5W 1X8 Tél : (416) 593-4138 trotskyst.toronto@gmail.com
Workers Tribune : tl.workertribune@gmail.com	
Montréal : C.P. 83 Succ. Place d'Armes Montréal QC H2Y 3E9 Tél : (514) 728-7578 trotskyste.montreal@gmail.com	Vancouver : C.P. 2717, Main P.O. Vancouver BC V6B 3X2 Tél : (604) 687-0353 tl.vancouver.bc@gmail.com

و بشكل أوسع، فإن الكفاح ضد البطالة لا يتمثل في مناشدات طوباوية للحكومة الرأسمالية " لتمنع الفصل من العمل" على غرار منظمة " الكفاح العمالي" أو " الحزب الجديد المعادي للرأسمالية"، بل يكمن في اقتسام العمل بين كل الأيادي، بدوام كامل، وبعبارة أخرى إنخفاض واسع في ساعات العمل للجميع. إن هذا الأمر يقتضي الكفاح من أجل دور رعاية و مدارس حضانة للأطفال و أنظمة مجانية عالية الجودة للاعتناء بالأطفال (و بدونها تجبر النساء على العمل جزئياً فقط) فضلا عن توفير وسائل منع الحمل و الاجهاض المجاني لجميع النساء، كما يتطلب برنامج ضخم لبناء مساكن بأسعار معقولة. بدون تحقيق كل ما سبق ، فإن المطالب الخاصة بـ " حقوق النساء" ستكون مجرد إيمآت ساخرة لأنثويات البورجوازيين.

و بالطبع، فإن البورجوازية ستقول بأنها غير قادرة على تحمل تكلفة هذه المطالب (و على أي حال فإن معاهدات الاتحاد الأوروبي تمنع ذلك). فإذا كانت الرأسمالية عاجزة عن تلبية الحاجيات الأولية والملحة للطبقة العاملة و للمضطهدين، فدعها تنقرض! فكما كتب تروتسكي في برنامج الأممية الرابعة، البرنامج الانتقالي : " بمقدار ما تصطدم مطالب 'الحد الأدنى' القديمة والجزئية، الخاصة بالجماهير، بالنزعات التدميرية و المهينة للرأسمالية المنحطة -- و هو ما يحدث في كل خطوة - تضع الأممية الرابعة مجموعة مطالب انتقالية فحواها الأتجاه بشكل أكثر فأكثر علانية وحرما ضد أسس النظام البرجوازي بالذات. إن برنامج 'الحد الأدنى' القديم يتخطاه باستمرار البرنامج الانتقالي الذي تكمن مهمته في التعبئة الجماهيرية المنتظمة من أجل تحقيق الثورة البروليتارية."

يجب الكف عن التواطؤ الطبقي

هل ستنتج هذه الحكومة الممقوتة في تحقيق غاياتها؟ إن الغضب المتراكم منذ أمد طويل بين العمال، و الفقراء و المضطهدين على أهبة الانفجار. لكي يحدث ذلك من الضروري تجاوز أي نوع من الشك حول ما إذا كان الصراع يمكن أن يفوز في ظل القيادة النقابية الحالية. حقاً، فإن الأمر يتعلق بالقيادة، و لكن لا يمكن بناء قيادة جديدة للنقابات، قيادة كفاح طبقية إلا في أتون المعركة. وهذا الجهد يسير، بشكل لا ينفصل من النضال لبناء حزب عمالي ثوري متعدد الأعراق، قادر على أن يكون منبرا لجميع المقهورين ، حتى تتمكن الطبقة العاملة من قيادتهم في نضال عام للإطاحة بالرأسمالية.


لقد كان انتصار عمال السكك الحديدية في ميدان المعركة في ديسمبر 1995 هو الذي سمح للعمال بالاحتفاظ لمدة 25 سنة أخرى بنظام معاشات التقاعد ونظام الرعاية الصحية الوطني ، على الرغم من جميع الهجمات التي وقعت بعد ذلك. لكن هذا النصر تم تحويله إلى طريق سياسي مسدود ؛ إذ دبر الحزب الاشتراكي، و الحزب الشيوعي الفرنسي و الرابطة الشيوعية الثورية (التي تحمل بهتاناً اسم رابطة "شيوعية ثورية"، ثم أصبحت فيما بعد تُسمى الحزب الجديد المناهض للرأسمالية) مكيدة برلمانية جديدة مع الأحزاب البورجوازية (الخضر و أتباع شوفنمُون، و راديكاليي اليسار) المسماة " اليسار المتعدد". كما صوتت منظمة " الكفاح العمالي" على قوائم " جوسبان" في المناطق التي وجدت بها قوائم معارضة لقوائم " لوبان".

إن اليسار المتعدد الذي وصل إلى السلطة في سنة 1997، تحت قيادة " جوسبان" و الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تولى وزارة النقل (و " ميلونشون" الذي كلف بوزارة التعليم المهني)، قام بخصخصة شركة الطيران الفرنسية، و شرع في خصخصة الشركة الوطنية للسكك الحديدية (من خلال إنشاء شركة آر. أف. أف) متسبباً في تحطيم معنويات العمال. و آخر تجسيد لهذه التحالفات مع البورجوازية المُسماة " يسارية"، و "الجبهات الشعبية" هي حكومة " هولاند" التي ولدت " ماكرون".

نحن نحذر اليوم، حتى و إن كان هذا المنظور قد يبدو غير معقول عشية الخامس من شهر ديسمبر: إن الحزب الشيوعي الفرنسي و " أقصى اليسار " المزعوم سيكرران، من جديد، الخيانة من خلال إقتراح جبهة شعبية جديدة. إننا نرى بالفعل ملامح ذلك مع " الجبهة الشعبية الحمراء و الخضراء" التي يقودها " فرانسوا روفان". هذا القائد المتمرد لحزب "ملنشون" الذي، مع ذلك، إنحنى أمام الحملة المعادية للمسلمين من خلال تراجعهم عن المشاركة في المسيرة ضد الاسلاموفوبيا التي نظمت يوم 10 نوفمبر الماضي. أما حزب فرنسا المتمردة الذي يقوده " ميلونشون" فهو حزب بورجوازي شعبي شوفيني. إن هذه المجموعات تضلل وتتلاعب بسخرية بتتطلعات العمال الي الوحدة من أجل جرحهم إلى "الوحدة" مع عدوهم البرجوازي الطبقي ومن أجل تقسيمهم بواسطة الشوفينية. لذا من الضروري بناء وحدة الطبقة العاملة ضد البورجوازية.

إن، عليكم بالحذر من متغيرات نفس الشيء في شكل نداءات لإقامة جمعية تأسيسية ! و حتى مع أغلبية " يسارية"، فإن البرلمان سيكون برلماناً بورجوازياً وسيكون أفقه إقامة "جمهورية سادسة" رأسمالية. إن المطلوب هو طبقة حاكمة جديدة : العمال! إننا نسعى، على أساس البرنامج التروتسكي للثورة البروليتارية، لتعبئة طليعة الطبقة العاملة لبناء الحزب الذي يكون قسماً فرنسياً للأممية الرابعة المعاد تشكيلها و الذي يمكن أن يقود العمال والمضطهدين إلى النصر.

ABONNEZ-VOUS !



3 € pour 4 numéros (1 an) plus Spartacist
Europe : 4,50 € Hors Europe : 6 €
Québec et Canada : 5 \$ (plus 2 numéros de République Ouvrière)

Nom _____ Tél _____

Adresse _____ CP _____

Ville _____ Pays _____

suppl. 230

Chèques : Société d'édition 3L
 LB, BP 135-10, 75463 Paris Cedex 10

Québec et Canada – Chèques : Association des Éditions Spartacist Canada
 Les éditions collectives, C.P. 583 Succ. Place d'Armes, Montréal QC H2Y 3H8